

«الإسكوا»: المنطقة العربية تشهد انتعاشاً في 2022 و2023»



«بيروت: «الخليج»

على الرغم من المخاطر التي لا يزال الاقتصاد العالمي يواجهها بعد مرور سنتين على تفشي جائحة كوفيد-19، تبدو الآفاق الاقتصادية للمنطقة العربية إيجابية، حيث من المتوقع أن يستمر الانتعاش الاقتصادي الذي بدأ في عام 2021 ليرتفع الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة بنسبة 3.7 في المئة في عام 2022 و3.6 في المئة في عام 2023. ولكن وتيرة الانتعاش ستختلف بطبيعة الحال بين البلدان بحسب سرعة حملات التلقيح، والعائدات من النفط والسياحة، وحجم التحويلات المالية، وتدفقات المساعدات الإنمائية. هذا أبرز ما ورد في «مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2020-2021» الذي أصدرته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «الإسكوا».

ومع إطلاق هذا التقرير، تستهلّ «الإسكوا» العام بتقديم لمحة عن مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية وتعرض كذلك لآفاق العامين المقبلين. وتعتمد توقعاتها على سيناريوهين، يفترض أولهما، وهو سيناريو محافظ، بأن وتيرة التطعيم تستمرّ على بطنها وأن بعض البلدان ستفرض عمليات إغلاق جزئية لمنع تفشي المتحورات الجديدة.

وفي هذا السيناريو، يبلغ متوسط سعر النفط 60 دولاراً للبرميل. في حين يفترض السيناريو الثاني، وهو الأكثر تفاؤلاً، أن حملات التطعيم ستتقدم بثبات وأن الطلب على النفط سيرتفع عالمياً، وأن متوسط سعر النفط سيكون 80 دولاراً للبرميل، وقد يصل إلى مستوى 100 دولار للبرميل أحياناً. وفي حال نجاح التطعيم في احتواء فيروس كورونا، ستسلك الاقتصادات مسار التعافي من خلال زيادة الطلب على السلع واستئناف الأنشطة السياحية.

وقال أحمد مومي، المشرف على فريق إعداد التقرير: إن معدلات الفقر في المنطقة العربية ستخفّض من 27% من مجموع السكان في عام 2021، إلى نحو 26% في عام 2023 ولكن مع استمرار وجود تفاوت بين البلدان. من ناحية أخرى، ستظل معدلات البطالة في المنطقة من أعلى المعدلات في العالم لا سيّما بين النساء والشباب، رغم التوقع بانخفاضها لتصل نسبتها إلى 10.7% في عام 2023 بعد أن كانت 11.8% في عام 2021. وحذر مومي من أنه على الرغم من التحسن الطفيف في تضيق الفجوة بين الجنسين في المنطقة، سيستغرق تحقيق التكافؤ بين الجنسين ما يقرب من 150 عاماً في ظلّ أوجه القصور الحادة التي تشوب نظم الحماية الاجتماعية.

ويشير التقرير إلى أنه من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتأثرة بالنزاعات بنسبة قد تصل إلى 4.5% في عام 2022 و6.9% في عام 2023. غير أن هذه التوقعات قد تتأثر بشدة من تداعيات متحوّر «أوميكرون» في ضوء ضعف القدرة على التعامل مع الأزمات الصحية الطارئة، لتحقيق معدلات نمو لا تزيد على 2.8% في عام 2022، وذلك قبل أن تستعيد عافيتها مجدداً في عام 2023 لتصل معدلات النمو فيها إلى 6.4%. وبصورة مماثلة، وبسبب التحديات الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة، يُتوقع أن ينمو الناتج في أقل البلدان العربية نمواً بنحو 2% في عام 2022 و2.6% في عام 2023.

وأضاف مومي أن عائدات النفط والغاز لا تزال تشكّل المصدر الرئيسي للإيرادات في بلدان مجلس التعاون الخليجي، في حين تعتمد البلدان المتوسطة الدخل على الضرائب كمصدر رئيسي للإيرادات العامة، بما في ذلك الضرائب التنافسية على السلع والخدمات، ما يزيد العبء على الفقراء والطبقة الوسطى. ولفت إلى أن حصة إجمالي الإيرادات الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت على مدى العقد ونصف العقد الماضيين، وقد تضررت بشكل متزايد بفعل جائحة «كوفيد-19» وقال إن الضريبة على الثروة تشكّل نسبة ضئيلة من مجموع الإيرادات الضريبية، رغم أن هناك إمكانات كبيرة للاستفادة من هذه الضريبة في ضوء تركّز الثروة في يد أغنى 1% من السكان فقط.